



تصريح صحفي

ورشة في ماس حول نموذج التنبؤ بفجوة المهارات

رام الله، 4 تشرين الثاني 2019: عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ورشة عمل حول نموذج التنبؤ بفجوة المهارات الفلسطينية. وهي الورشة التشاورية الثانية التي يعقدها المعهد في إطار مشروع "تشغيل الشباب في منطقة البحر الأبيض المتوسط (YEM)"، الذي تنفذه اليونسكو بتمويل من الاتحاد الأوروبي. يهدف البرنامج لتحسين نظم استشراف المهارات وتقييمها في المنطقة.

كانت اليونسكو قد قامت بتطوير أول نموذج للتنبؤ بالمهارات بالتعاون مع "ماس" في العام 2016، والذي خلص إلى عدة نتائج وتنبؤات حول الوظائف المطلوبة في سوق العمل الفلسطيني لفترة تمتد لخمس سنوات قادمة. في سياق مشروع جديد بدء المعهد العمل عليه هذا العام، يهدف لإجراء تمرين ثاني لنموذج التنبؤ بالمهارات بغايات تطوير منهجيته وقياس الطلب والعرض على المهارات بدقة أكبر، تم عقد ورشة تموز الماضي بحضور ممثلين عن كافة الجهات ذات العلاقة استعرض خلالها أهم التعديلات المقترحة على منهجية النموذج، واتفق على إثرها على تعديل النموذج قبل البدء بعملية التنبؤات.

وكان ماس قد شكل فريقاً بحثياً من ثلاثة باحثين وهم د. طارق صادق، محاضر في جامعة بيرزيت، والسيد علي جبارين، باحث مساعد في "ماس"، والسيد حبيب حن، محاضر في جامعة بيرزيت. بداية، افتتح السيد رجا الخالدي، مدير عام المعهد الورشة بالترحيب بالحاضرين، وبالسيد هيروميشي كتياما ممثل اليونسكو، وأشار إلى أن هذا المشروع يتم بالتعاون بين اليونسكو و"ماس" وقد شارك في بلورته عدد من الجهات ذات العلاقة، وأعرب عن أمله نشر النتائج التي تم التوصل إليها من خلال العمل على النموذج في فلسطين لدول المنطقة الأخرى المشاركة في مشروع YEM.

لاحقاً تم تناول النسبة المئوية للخطأ بين البيانات التي تتبأ بها النموذج والبيانات الفعلية للفترة 2016-2017، والتعديلات المقترحة على منهجية النموذج. حيث استعرض جبارين نتائج النسبة المئوية للخطأ ما بين البيانات المتنبأ بها والبيانات الفعلية، موضحاً أن بيانات العام 2016 تظهر أن عدد الموظفين الذي تتبأ به النموذج يتجاوز العدد الفعلي، وبلغت نسبة الخطأ للتنبؤات 2.6% مقابل نسبة مئوية أعلى للعام 2017 بلغت 4.8%. وأظهرت النتائج تباين النسبة المئوية للخطأ لعدد الموظفين بتباين القطاعات الصناعية، حيث كانت أعلى نسبة مئوية للخطأ في قطاعات الزراعة وقطاع الأعمال الأسرية والفنون والترفيه، بينما كانت أدنى نسبة مئوية في قطاع السكن وخدمات تقديم الطعام والبناء والصناعات التحويلية. كذلك بالنسبة لبيانات العام 2017، حيث تبعت البيانات مسارا مشابها، فكانت النسبة أعلى في قطاعات الزراعة وقطاع الأعمال الأسرية والفنون والترفيه، وقل في قطاعات التجارة والخدمات المالية والبناء والإسكان وخدمات تقديم الطعام.

من ثم قام جبارين باستعراض نتائج النسبة المئوية للخطأ لوظائف محددة، حيث كانت أعلى نسبة مئوية للخطأ في العامين 2016-2017 بين مزارعي الكفاف وصيادي الأسماك والحراجة الموجهة نحو السوق، وصيد الأسماك والحيوانات. وكانت أدنى نسبة خطأ في العام 2016 بين العاملين في تجميع القطع والمبيعات، وفي العام 2017 بين العاملين في قطاع الضيافة والبيع بالتفرقة وعمال المناجم.

بدوره ناقش حن المنهجية المعدلة، والبنود التي تم اعتمادها بناء على مراجعة تجارب عدة دول في مجال التنبؤ بالمهارات، والاطلاع على عدة نماذج ومناهج، ومزايا كل منها ومحدداتها. منوها إلى أن هناك عدة تعديلات سيتم تنفيذها على مستوى الطلب، منها توقعات التشغيل من تحليلات الانحدار التي سبق وكان "ماس" والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد عملا على تطويرها العام الماضي، مثل الناتج الوطني وغيرها من المؤشرات، وذلك لضمان ربط تنبؤات الطلب الكلية على العمالة في كافة القطاعات بأداء والتنبؤات الناتج المحلي الإجمالي.

أما التعديل الثاني على النموذج، فكان تقسيم توقعات العمالة لكل قطاع صناعي في الضفة الغربية وفي قطاع غزة بناء على نسب ثابتة يتم استخلاصها من البيانات السابقة. كما أشار الباحث إلى أن المنهج السابق قد أغفل الجوانب السياسية والاجتماعية والسلوكية للعمال، لهذا الغرض سيتم عقد مقابلات مع قادة القطاع الصناعي وعكس نتائج هذه المقابلات في المنهجية المعدلة كمحددات لكل وظيفة في كل صناعة. كما سينسحب النموذج المعدل على العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات. ذلك انه سيتم عمل نموذجين منفصلين، أحدهما سيقوم بحساب هذه الفئة ضمن الطلب الخارجي ومن ثم إضافته للطلب الكلي، وثانيهما يفحص فرضية وضع إسرائيل قيودا تمنع العمال الفلسطينيين من العمل فيها مما سيضطرم للبحث عن عمل في السوق الفلسطيني في الضفة الغربية، وعليه سيتم احتساب توقعات العمالة في إسرائيل ضمن جانب العرض في السوق المحلي.

على مستوى العرض، ذكر حن أن التعديلات ستتضمن استخدام توقعات السكان للعام 2017 بدلا من توقعات السكان للعام 2007، واستخدام تنبؤات أكثر ديناميكية لمعدلات المشاركة في القوى العاملة، بدلا من استخدام متوسط آخر ثلاث سنوات، بالإضافة لاستخدام مسح منظمة العمل الدولية 2015 "الانتقال من التعليم إلى سوق العمل"، وذلك لتوضيح الرابط بين البطالة والأفواج المتزايدة من الخريجين.

في نهاية الورشة، أثار المشاركون العديد من الأسئلة والملاحظات، انصب معظمها باتجاه مسمى النموذج. وذكر عدد من الحضور أن النموذج يركز على التنبؤ بالفجوة في التشغيل بشكل عام، حسب القطاع والوظيفة، أكثر من تركيزه على التنبؤ بفجوة المهارات الفعلية. نوه مشاركون آخرون إلى أنه بالرغم من إمكانية الوصول لتنبؤات في فجوات المهارات قطاعيا، إلا أن هناك مستويات متعددة ومؤهلات مختلفة لكل منصب ضمن القطاع، مما يستلزم بيانات أكثر تحديدا عن المهارات. كما لاحظ العديد من المشاركين أن الفترة الزمنية للتنبؤات كانت قصيرة جدا بحيث لا يمكن أن ينتج عنها توصيات بتغييرات كبيرة في القطاع المستهدف بالدراسة: قطاع التعليم. وأخيراً، أوضح فريق البحث أن النموذج الحالي هو أقصى ما يمكن إنجازه ضمن حدود البيانات والموارد المتاحة لذلك، وأن النموذج الذي تم تطويره حاليا يمكن أن يقدم تنبؤات بناء على المهنة والقطاع فقط، ولكن يمكن تعديله مستقبلا بإضافة مجموعة من المهارات أكثر تحديدا.